

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### ردّيات الشّيخ الأعظم تجاه الاحتياط الآثم

و عقيب ما تسايرنا ضمن عبائر الجواهر رافضاً احتياطاً المحقق التّستري، ثمّ صبّينا عليه بأربع اعترافات، فقد بانَ الآن دور الشّيخ الأعظم فإنه قد استذكر ثمانى نقاط اجتهادية مثالية قائلاً:[1]

«و الجواب (على المحقق التّستري):

1. إنَّ الأمر المطلق إنما يقتضي وجوب الفعل المشترك بين الواقع في أول أزمنة التمكّن، و الواقع فيما بعده من أجزاء الزمان التي يمكن إيقاع المأمور به فيها (فطبيعة الوجوب لا تُنبع الفوريّة كما زعمه المحقق التّستري).

2. و حينئذ فالتأخير عن الجزء الأول تركُ لبعض أفراد الواجب (لا تركُ لأساس الواجب كما زعمه التّستري) و هو لا يحتاج إلى إذن من الشّارع (و التّفّحص عن البذرية كما تورّط فيه الجواهر) لأنَّ العقل حاكم بالتأخير في الامثال بين مصاديق المأمور به (فلو أطلق الشّارع حصصاً أمره لتفعّل دور العقل لدى مرحلة الامثال و الطاعة).

(فتحي الان قد حَطَّ الشّيخ الأعظم مقالة التّستري حيث أثبتت بأنّا مستغنون عن البذر و لا نتورّط في ترك الواجب من الأساس)

3. و من هنا ظهر فساد ما ذكره من أنَّ الوجوب في الواجب الموسّع باعتبار حرمة تركه عند ظنَّ الضّيق (فحينئذ سيتحول الموسّع مضيقاً وفق زعمه) بل وجوهه (الموسّع هو) باعتبار حرمة تركه المطلق المتحقق بتركه في جميع الأجزاء (فلو أهمل كافة مصاديق الامثال لعدّ آثماً، إذن إنَّ الأعلام يرون انقلاب الموسّع إلى الضّيق لو ضاق وقته بينما الشّيخ قد أباه موسعاً إلا أنه استَوْجَبَ المبادرة لدى الضّيق بلا انقلاب في عنوان الواجب)

4. و أمّا عدم مؤاخذة من فاجأه العجز في أثناء الوقت، فليس لعدم اتصاف الفعل حقيقة بالوجوب فيما قبل الجزء الأخير من الوقت، بل لأجل أنَّ الواجب لا يعاقب على تركه إلا إذا وقع الترك على جهة العصيان (و موضوع العصيان هو إمكان الامثال و إهماله بينما لا يتحقق موضوع العصيان لدى الضّيق و العجز وبالتالي لا يعاقب لهذه الجهة) لاستقلال العقل و دلالة النقل على أنه لا عقاب إلا مع العصيان، و لا عصيان في الفرض المذكور.

5. فتحقّق بما ذكرنا: أنَّ الفعل المأتى في كلّ جزء من الزمان من أفراد المأمور به و امثاله تماماً، فلا يقال (كالتّستري) إنه (جزء الزّمن) بدل من الواجب نظير بذرية العزم، بل هو (جزء الزّمن) نفسه (المأمور به).

6. و أمّا احتمال طرق العجز عن الفرد الآخر (و الجزء الآخر من الزّمن) فهو إنما يوجب رجحان المبادرة بحكم العقل المستقل الحاكم بحسن إحراز مصلحة الوجوب و مرجوحية التأثير المفضي أحياناً إلى فواتها و إن لم يوجب عقاباً على المكلّف (فلا يحكم

بوجوب المبادرة) و يؤيده النقل، مثل قوله عليه السلام: «إذا دخل الوقت فصل، فإنك لا تدرى ما يكون»(فالأمر هنا ذو رجحان استحبابي)[2].

7. و أما وجوب هذا الاحتياط فلم يثبت:

- بعد حكم العرف والشرع بأصالحة بقاء التمكّن و عدم طرفة العجز.
- و إجماع العلماء والعقلاة على عدم وجوب المبادرة في الموسوع الموقّت.
- و جعل الشارع - في الرواية المذكورة وأمثالها - احتمال طرفة العجز علة لاستحباب المبادرة دون وجوبها، إلى غير ذلك، مما يقطع معه عدم كون الاحتمال المذكور سبباً لوجوب الاحتياط. (فهذه المحتملات لا تستوجب الاحتياط بل غاية طاقتها أن تُسجل رجحانها فحسب)

8. نعم ربما قيل باستحقاق العقاب لو اتفق ترك الواجب الموسوع الغير الموقّت (كالفائنة الموسوعة حسب إطلاق أداتها) و لازمه وجوب المبادرة عقلاً - من باب الاحتياط، تحرزاً عن الوقوع في عقاب الترك - و إن لم يجب شرعاً (إذن فإيجاب الاحتياط هو من نمط الوجوب العقلي لا الشرعي) ليكون من قبيل المضيق الذي يعقوب على تأخيره، و إن لم يتفق العجز (و ذلك نظير الحرج لهذه السنة فهو مضيق شرعاً و يعقوب على تأخيره لولا العجز) لكن هذا القول مع ضعفه لا ينفع فيما نحن فيه (طرفة العجز على الفائنة) لأن الكلام في التوسيعة والتضيق المستلزم لوجوب المبادرة «شرعاً» (فإنا نود إثبات المبادرة الشرعية لا العقلية) و إن علم المكالم بالتمكّن في ثاني الحال، و تمكّن و أتي بالفعل (فلا يُعد عاصياً إذ المبادرة الشرعية لم تترسخ لدينا) و بالجملة: فلا إشكال في أن الأصل هو عدم وجوب المبادرة شرعاً.[3]

وبالتالي قد وهبنا الشّيخ الأعظم هنا تحفة اجتهادية بأنّ المحقق التّستري قد خبّط ما بين المبادرة الشرعية و العقلية، فإنّ العقل سيرفض العقاب لو أيقنا بالتمكّن - لامثال القضاء - بينما الشرع سيجري العقاب لو أيقنا بالتمكّن إذ قد خالف الخطاب الشرعي على المبادرة.

مقاييس ما بين إيجابي الجوادر و الشّيخ الأعظم  
لو رأقنا عبارة الشّيخ الأعظم لرأيته يفترض «الإطلاق» لأمر القضاء، بينما الجوادر قد اعترف بإجمال و جوب القضاء بل هو نفس المجمل وبالتالي قد استنكر تواجد الإطلاق و من ثم قد استنتج «انعدام الفوريّة» فعندي نُمرّر:

- تسائلاً كيف استخرج الشّيخ الأعظم «إطلاق أمر القضاء» من عبارة: «يجب قضاء الفائنة».

- إشكالاً تجاه الجوادر بأنّا و إياكم، حتّى لو حصلنا الأصل العملي البرائي - بقطع النظر عن الأدلة - لاما نفيينا إطلاق أمر القضاء فإنّه لازال دالاً على التّوسيعة، بلا تضارب بين الأصل والإطلاق المزبور - فلماذا حكم الجوادر بالإجمال؟ - بل إنّ إطلاق القضاء يُعد مرتكّز العلامة النّبلاء كالشّيخ حسب تصريحاته، إذن، لا داعي لكي نحكم بالإبهام والإجمال كما زعمه الجوادر.

---

[1] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايقة). قم ص283 مجمع الفكر الإسلامي.

[2] التهذيب ٢٧٢:٢ الحديث ١٠٨٢ و الوسائل ٨٧:٣، الباب ٣ من أبواب المواقف، الحديث ٣.

[3] انصاری مرتضی بن محمدامین. رسائل فقهیة (انصاری) (رسالة في الموسعة و المضايقة). قم - ایران: مجمع الفکر  
الإسلامی.